بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على سيدنا محمد آله الصلاة والسلام وأحسن العوائد

ص باب الافعال الرافعة الاسم

الناسخة اخبر فيلا شرط كان وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وصار وليس وصلة ما الطرفية دام ومنفية ثابت النفي بدونها غالبا متصل لفظا أو معنى والمطلوب النفي زال ما مابرح ما انفك ومرادفها وفتأ وفتئ وبرح وبنى ودام مرادفتاها وكلها يدخل على المبتدا والخبر اخبر عنه جملة طلبية ولم تقصد بها التعجب ولا معنى الشرط او الابتدائية لنفسه او معنى فعلي أو معنوي وقد وكونه بالمضارع ذكر يثبت ش قوله الرافعة الاسم هذه عبارة الجمهور وذهب الكوفيون الى المسلة فيها خلافا ذهب البصريون الى انها ترفع الاسم وتنصب الخبر وذهب الكوفيون الى انها نصبت الخبر وبقي المبتدا على حاله وهو الصحيح الاول ويدل على ذلك انتقال الضمائر بها فلو كان غير معول لما اتصل بها ان الضمير لا يتصل الا بعامل وايضا فلان ما في قول الكوفيين ان فعلك كان زيدا قائما بمنزلة امس زيد قائم ويكون زيد قائما بمنزلة غدا زيد قائم وانما عملت رفعت الاسم ونصبت الخبر تشبيها بما يتطلب من الافعال الصحيحة اشبهن لجو هن من حيث انها تطلب اسمين واسما وما هو في تقديره فرفع اشبهها بالفاعل من حيث هو محدث عنه ونصب الخبر تشبيها بالمفعول هذا مذهب سيبويه واصحابه وزعم الفراء ان الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انتصب لشبهه بالحال فكان زيدا صاحكا مشبه عنده بجاء زيد صاحكا واستدل بمجيء الجمل الاسمية والفعلية والظرف والمجرور فموضع الجملة كما تجيء الحال كذا يجوز شيء من ذلك فموضع المفعول به وبدليل ان الماضي الحسي وقوعه حالا لكان الامع قد كالحسي وقوعه حالا الامع قد وبدليل انك لا تثني عنه كما تثني عن المفعول به الا ترى انك تقول عن زيد زيدا تقول فعلت به وكا يسوغ ذلك في كان واخواتها بل ان كنت في باب كان علت كان زيدا كما تقول عن الحال جاء يضحكا ورد على الفراء بان الجملة تقع في موضع المفعول وفي موضع الحال نحو قال زيد عمرو منطلق وقال زيد يقوم عمرو والمجرور في موضع نحو من زيد والظرف في موضع المفعول اذ التسعة فيه واما فتح موضع الماضي حيث كان بعض قد تشبهه بالحال فليس كما زعم بل جاء وقوعه حيث كان في القرآن وفي كلام

العرب مما يحصى كثرة ولئن سلمنا ما قال فليس سببه شبهه بالحال بل من حيث ان كان يدل على المضي فاذا كان الخبر ماضي المعنى كان المضي قد فهم من الخبر فان اعدت بعد حسن ذلك لئلا يتوهم انه حال والحكاية فانه يكتفي عن المفعول في باب القول بقولك كذا تقول القائل قال زيد عمرو منطلق فتسكل عن قول زيد كذا كان فعل قال زيد كذا وما يدل على صحة مذهب سيبويه رحمه الله انه يشبه بالمفعول نحو الخبر صحيحا كما يجيء المفعول والحال لا تقصر وشبهه معرفة كالمفعول والحال لا تكون الا نكرة وتحيه جامدا والحال بها الاستغناء وكونه لا يستغنى عنه والحال بها ان يستغنى عنها وقوله فهلا شرط بعبها انها تعمل موجبة ومنفية وصلة لما الظرفية وغير صلة لها الما كان منها موضوعا للنفي وهو ليس فلا يكون للايجاب ولا تقع صلة لما الظرفية وغير صلة لها الما كان منها موضوعا للنفي وهو ليس فلا يكون للايجاب ولا تقع صلة لما الظرفية وكلها افعال بلا خلاف الا ليس فمذهب ابي بكر بن شقير وابي علي الفارسي في احد قوليه وجماعة من اصحابه انها حرف ولم يجعله انتقال الضمائر المرفوعة بها وبالثاني دليلا على فعليتها لان حد الفعل لا ينطبق عليها ومذهب الجمهور انها فعل وورنه فعل بكسر العين وحكى ولزم المضعف لثقل الكسرة ولا يجاز ان يكون فعل بفتح العين لصيرورته الى لئس ولا فعل بضم العين لصيرورته بانتقال ضمير المتكلم والمخاطب الى لست بضم اللام على انه قد سمع فيها لست بضم اللام وقد جاء ذلك على انها بنيت مرة على فعل ومرة على فعل قال ابن هشام ولا يلزم من موجب البناء ولا ان هذا المثال لا يكون في المعتل العين بالياء انتهى وقد وجد في المعتل العين بالياء قالوا هيوء الرجل فان فلت لو كان على فعل لقلت لست بكسر اللام كما قلت لئت واذا كانوا يكسرونها في فعل خوفا ان فلان يكسرها في فعل اولى قلت الجواب انه لو كانت فعل لزم شذوذان احدهما تخفيف عينها بلا موجب والصحيح والثاني عدم كسر فائها وعلى انها فعل يلزم الشذوذ الثاني لا الاول لان تخفيف فعل الى فعل مقيس مطرد نحو علم في علم فكان ادعاء ان وزنها فعل اولى وقد نقل القراء بعضهم قال لست بكسر اللام وليس حالة لا يرفع فيها الاسم ولا ينصب الخبر وذلك اذا دخلت على الخبر الا في لغة تميم وسيأتي ذكر ذلك والخلاف فيه وقوله وصلة لما الظرفية دام ما الظرفية هي المصدرية المراد بها ربطه الوقت فاذا قلت لا اكلمك ما دام زيد قائما فكا

ظلت اكلك زمانا دام زيد قائما واستعمل الدوام مكانه لانه لا يدل على تخصيص كما لا يدل دام

وقوله ومنفيه قال المصنف في الشرح وقد تأول قولي ومنفيه النفي ليس قال الشاعر

ليس يملك داعيي واعتراك كل ذي عقة بفل فنوح والنفي بغير

غير منكر اسير هوى كل وان ليس يغتبط والمثبتي بكل نحو فما

كقوله

ما ان يزال بحمد الله ممتدحا وقائما بعد ان يثنى على احد

الله يعني لا يزال وقول العرب لا يبتئس احد بسلد فيه ما يعتريه احد فزال فعيسه

ليزول بذكره ذكر في كتاب الحدود من امثلته فيه ما يعتريه احد فزال فعيسه وقول ثابت الفعل اجراه من ان يدخل

وقال الا ترى ان المعنى اذا عنى احد لم يزل يفعله والم تزل تفعل فانه لا يجوز لان المعنى واحد ف

عليه همزة المعنى وهي الست تزال تفعل وقوله هذا مذكور عالما اشارة الى ان ناقصها قد يحذف

فان اريد مجرد الاستفهام على النفي جاز وقوله وقال

قال تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وقال

تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وقال اي لا تنفك بها لك حتى تكونه

تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ بها لك حتى تكونه تسمع ما حييت بها لك حتى تكونه تسمع ما حييت بها لك حتى تكونه

تسمع ما حييت بها لك حتى تكونه تسمع ما حييت بها لك حتى تكونه

تزال خيلي منيخات اعذها لها مشتى يوما على خيفة الجمل

وقال بعض اصحابنا اعدد منها اداة النفي وزاد الابشر طين احدهما ان يكون

الفعل مضارعها والاخر ان يكون جواب قسم وقد حذف منها اداة النفي في حال المضي في

جواب القسم تثاقا قال لعمر ابي دهماء زالت عن عزة

اي لا زالت وقد استعملت ابرح بغير اداة نفي في غير جواب القسم وذلك ضرورة قال

وابرح ما ادام الله قومي بحمد الله منطقا مجيدا

وفيه قولان احدهما ان لا احمد وقد اي ابرح والثاني انه غير منفي لفظا ولا تقديرا

والمعنى ازل عن ان اكون منطقا مجيدا اي صاحب بطان وجواد ما دام الله قومي

قائم يكفيني ذلك وقوله او تقديرا مثال قوله

ما خلتني زلت بعدكم ضمنا اشكو اليكم جموة الالم

اراد خلتني ما زلت وخلت هنا بمعنى اعتقدت وهو غريب ايضا وقال

ولا اراها تزال ظالمة تحدث لي فرحة وتنكؤها

اي واراها لا تزال ظالمة وقال الفراء في كتاب الحدود يقال ما زال على ظرواحوتها

فصل

وهذا لا يجوز للمسئلة الثالثة قول امرئ القيس

فلو انّ ما اسعى لادنى معيشة كفانى ولم اطلب قليل من المال

اختلفوا فيه فذهب جمهور البصريين والكوفيين الى انه ليس من الاعمال
لان شرطه ان يتناسب المعمول العاملان فالاول والثانى يتناسبان تناسبا لا اختلاف المقتضى
واما بينا وعاملك لو حذفت احدهما الاول واقررت مكانه لم اطلب لفسد
المعنى اذ كان يكون التقدير لو سعيت لادنى معيشة لم اطلب قليلا من المال
وليس كذلك بل من سعى لادنى معيشة طالب قليلا من المال وكفاه القليل
فلما كان جعله جوابا يفسد المعنى لم يجز ان يكون من باب الاعمال قال سيبويه
رحمه الله لو نصب لفسد المعنى وقال البصريون كفانى قليل من المال ولم
اطلب الملك لانه سعى لو سعيت لادنى معيشة لم اطلب الملك ويوضح ان
المراد هو هذا المعنى قوله بعد

ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى

وهذه الكوفيون والمطلب الكثير وهو نقد بين صحيح ايضا ولكن نقد به البصريين
امكن فى المدح فان قلت كيف جاء به ابو على الفارسى على الاعمال قلت
انما اراد انه تشبه الاعمال لتداخل بعض الجملتين بالعطف ونظير ذلك الشاعر الكثير

ولى وان صدّت ملثّ وقابل عليها بما كانت اليه اذلّت

فانما الداعى لعز بالرد واشامت ان نفل عزة ذلّت

على انه تشبه الاعمال لانه لما عطف فصل بين مثنى ومفعوله وفصل ايضا بين
قابل ومفعوله بمعمول مثنى فمعمل الفارسى فى البيت ما فعل هنا وليس قوله
ولم اطلب اجنبيا من الكلام ولهذا فصل به وانما هو سد بدان المعنى ولم
اطلب الملك ولم يجئ به سيبويه على الاعمال بل جاء به على انه من غير الاعمال
الا ترى الى قوله فانما رفع لانه لم يجعل القليل مطلوبا وانما المطلوب عنده الملك
فالطلب لا يتوجه على القليل الا تراه يقول ولم يرد ذلك ونصب
لفسد ونظير هذا البيت قول الشاعر

عدينا يا لنواصل منك انا حب ولو مطلت الواعد ينا

ان مطلت

ان مطلت لا مطلب الواعد ينا انما يطلبه خيبة انما اراد حب الواعد ينا ولو مطلت
فلم يوجد الثانى فى ما تقدم وجد الاول ومسئلة ما قال ابو على فى التذكرة فى قوله تعالى
هذا عطاؤنا فامنن او امسك بغير حساب ان الباء متعلقة بامنن او بالمعنى عطاء من
سعة لقوله ان الله يرزق من يشاء بغير حساب اى يعطى من سعة والملبق به
الامساك وذهب الاستاذ ابو ذر مصعب بن ابى بكر الخشنى والاستاذ ابو اسحق
ابن ملكون فى احد قوليه والاستاذ ابو على فيما حكاه عنه ابو الفضل الصفار الى انه
من الاعمال والاول المكون ولم اطلب جوابا للموصول فاعلى كلا بل يكون على استيناف
الجملة اى وانا لم اطلب قليلا من المال فكون هذه الجملة مستانفة كما ذكرنا معطوفة
على الجملة المنعقلة من لو وجوابها وردّ الاستاذ ابو الحسن بن عصفور هذا القول
بان العاملين فى هذا الباب لا يدان مشتركا واحدا فى ذلك ان يكون بحرف العطف
حتى ان يكون الفعل معنيا او يكون الفعل الثانى فى معمول الاول وذلك نحو قولك جاءنى
زيد فيجعل فى جملة ضربا اضربه فيجعل حتى لا يكون هذا الفعل فاصلا فكون الجملتان
قد شتركتا اذ ذاك فيسهل الفصل واما اذا جعلت ولم اطلب معطوفا على
ولو انا اسعى فانك تفصل بجملة اجنبية ليست محمولة على الفعل الاول فكون ذا
ذاك بمنزلة الرمث اهشت زيدا والعرب لا تتكلم بهذا اصلا انتهى وهذا
الذى ذكره ابن عصفور من انحصار الشركة بين جملتى الشارع فى العطف وان
يكون الفعل معمولا للاول وانه لا يقع الاعمال الا على هذين الوجهين ليس كما ذكر
وقد تتبعت موارد الشارع فوجدته لا ينحصر فيما ذكر الا ترى
انهم جعلوا من الشارع قوله

لو كان حيا فيلهن طعانا حيى الحظيم وجوههن وزمزم

شارع حيى الاول وهو خبر كان وحيى الثانى وهو جواب لو وما اشتراك بينهما
حرف عطف ولا حيى الثانى معمولا لحيى الاول وقول الاخر

يعكاظ يغشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه

شارع يغشى ولمحوا وليس ثم حرف عطف ولا عمل للفعل الاول فى
الثانى وقول الاخر

ولم امدح لارضيه بشعري ليتما ان يكون افاد مالا

تنازع امدح ولارضيه وقول الاخر

علوني كيف ابكيهم اذا جاءت القطين تنازع ابكي وجاءت

وقول الآخر

الا هل اتاها على مائها بما فضحت قومها غائبة

تنازع اتى وفضحت وقول الاخر

اتاني فلم استرزه حين جاءني كذاب يا على العشيين مجيب

تنازع اتاني وفلم استرزه في جاءني وقوله تعالى واتموا طلوعا كاظمين ان بعث الله احدا

تنازع طلوعا وكاظمين وكذلك ما اجازه ابن ابي الربيع من اما عمال في قام قام زيد وكل

هذه لا حتى يكبها بحرف عطف والاول العامل عامل في الثاني وذهب بعض

البصريين الى ان البيت من اعمال على قدير ان يكون ولم اطلب مقطوعا على كفاني وانه

يصح ان يكون جوابا للو فرد دون كفاني ويكون التقدير ولو سعيت لاذ في معيشة لهم

اطلب قليلا من المال كان قليل المال يكفني دون طلب وكذا حصول القليل عندي ولا

احتاج الى مطلبه لانا مرء القيس كان ازيد ملك فلم يكن شبرونا البته بل كان عنده من

ذخاير الملوك اباعد نفسه عن طلب القليل فالمعنى لو كان غاية سعيي لقليل

من المال لم انعن لطلبه لكونه حاصلا عندي وهذا معنى حسن سابغ يصح معه الاعمال

وعلى هذا المعنى يكون انما الاعمال جايزا على وجه آخر وهو ان لا يكون ولم اطلب

معطوفا على كفاني بل يكون الواو واو الحال ويكون التقدير لو كان غاية سعيي اذ في

معيشة كفاني قليل من المال غير طالب له لحصوله عندي المسئلة الرابعة

تقول متى رايت او قلت زيدا منطلقا على اعمال الاول نصب المخزين وحذف

من الثاني والمضمر فيه فان اعملت الاول رفعت الخبر على الحكاية بقلت وحذفت

مفعولي رايت هذا مذهب سيبويه ورعم ابو العباس انك تقول على اعمال

الاول متى رانى او قلت هو هو زيدا قايما قال وذلك انك اذا اعملت الاول

اخرت في الثاني جميع ما يحتاج اليه وما ذهب اليه سيبويه معتمد بالسماع

والعباس اما السماع فانه قال في كتابه ما نصه وقد يجوز ضربت وضربني

زيدا ان بعضهم قد يقول متى رانت او قلت زيدا منطلقا والوجه متى رايت

او قلت

او قلت زيد منطلق فهذا نص من السماع عن العرب انها اذا اعملت الاول لم تضمر

معمول القول لهكي واما القياس فان الجملة اذا حكيت بالقول فالمعمول في

الجملة انما هو مضمون الجملة لا احد اجزايها واذا كان المعمول مضمون الجملة كان

المعمول واحدا ولا يمكن ان يضمر واحدا لان واحدا لا ينوب مناب اثنين ولا يمكن اضمار

الجملة لان احادها ليس هو المعمول فلم يكن بد من احد امرين المسئلة الخامسة

اذا قلت ضربت وضربني زيدا فاعملت الثاني حذفت من الاول انها فصلة يجوز

حذفها وكان الاصل ضربت زيدا وضربني زيد فكره بلفظه الا ان الاول هو كلام

العرب الشايع اعني ان يكون المسئلة من الاعمال ولا يجوز الاصل الاعلى قلة وضعف نحو

قوله

عنعنه شيخ يحتبيه المشيب لا يجذر الريب اذا جيف الريب

واجاز بعض النحويين ان يجيء المعمول بعد المرفوع وذلك على اعمال الفعلين في

الاسمين الظاهرين فتقول ضربت وضربني قومك فقومك مرتفع بضربت وقومك

وضربني قومك والسايغ في لسان العرب حذف مفعول الاول ولا يوتى به

ظاهرا المسئلة السادسة ضربت وضربوني قومك اجاز سيبويه

رفع قومك على وجهين احدهما على انه فاعل والواو علامة جمع على لغة اكلوني

البراغيث الضمير والثاني على انه بدل من المضمر قال كانه قال ضربت وضربني ناس

قومك فان فيكون الضمير بفسر البدل واستضعف هذا الوجه الفارسي وذلك

انه انما اجرينا الاضمار قبل الذكر في هذا الباب لضرورة اعمال الثاني اما هذا ولا

ضرورة تدعو الى ذلك فاما ان يكون سيبويه حال يذهب الاحقين في تفسير

الضمير بالبدل والصحيح انه لا يجوز واما ان يكون جاز البدل في هذا الباب خاصة

لانه عهد فيه الاضمار قبل الذكر وان كان لا يحتمله في بقوهما الزيدان واما ان المضمر

يعود على المحذوف الذي قبله لانك حذفت قومك من الاول وعاد عليه الضمير

وهذا مصير الى ان هذا المضمر يفسر ما بعده لانه عايد على ما يفسره ما بعده وقال

سيبويه وعلى هذا قول ضربت وضربني عبد الله تضمر في ضربني كانك اضمرت في

ضربوني اي يجعل عبد الله بدلا من الضمير المستكن في ضربني ويفسره البدل وهذا

الذي ذكره لا يخلو ان يكون فيه نهضة وقطع وذلك ما يفر النحويون منه لان ضربني

مضمر أن يجعل في عبد الله وهو قد قطع عنه واجاز سيبويه ايضا ضربوني وضربتهم
فوهل نصب فوهل على البدل من ضمير المنصب في وضربتهم فكونا البدل قد فصل
ضمير من احدهما من فوهل والآخر منصوب وهذا غريب جدا ان يفسر واحد ضميرين
متقدمين عليه في الذكر ولا يجوز ذلك في الضمائر التي يفسرها ما بعدها وهذه
المسائل وشبهها سنعي التوقف في اجازتها حتى نسمع من العرب المسئلة
السابعة فكل سيبويه رحمه الله على الوجه الجائز في المسئلتين اللتين يدور
عليهما الباب وهما ضربت وضربني وضربني وضربت فاما المسئلة الاولى
اجاز فيها خمسة اوجه فعلى اعمال الثاني الرفع من ثلاثة اوجه احدها
على الفاعل ضربني وهو الظاهر والثاني على البدل من الضمير المستكن في ضربني
والجمع والتثنية على هذين الوجهين والثالث على انا لواو والالف والنون علامة
والفاعل الاسم بعدها وعلى اعمال الاول وجهان احدهما مطابقة الضمير
في ضربني المنصوب بعده والثاني ان لا يطابق في الجمع واما المسئلة الثانية فعلى
اعمال الثاني وجهان احدهما ان يضمر في ضربني ما يطابق المفسر وينصب ما بعد
ضربت به الثاني ان يسلط ضربت على ضمير مطابق للمفسر مع نصب المفسر مع
مطابقة الضمير في ضربني وعلى اعمال الاول الرفع من ثلاثة اوجه احدها ان
يضمر في ضربت مطابقا للمفسر ويرفع ما بعد ذلك الضمير بضربني الثاني ان يحذف
ذلك الضمير المنصوب من الوجه الذي قبله والثالث ان يضمر في ضربني مطابقا
للمفسر والظاهر المرفوع المفسر بدل من ذلك الضمير او فاعل والالف والواو والنون
علامات للتثنية والجمع وهذا ممثل الصور ضربت وضربني زيد الرفع من وجهين
وكذلك الجمع ضربت وضربا زيد ان الرفع من وجهين وكذلك الجمع ضربت
وضربني زيد اضمر في ضربني مطابقا للمفسر او مرفوعا على كل حال ضربني وضربت
زيدا واضمر في ضربني وفي المفسر ضربني وضربته زيدا مطابق بين ضمير ضربني
وضمير ضربته وبين المفسر ضربني وضربته زيد ضربني وضربته زيد ضربني
وضربته زيدا ضربا وضربني والرفع من وجهين في التثنية
والجمع ○

نهاية المخطوطة